مخاوف من تبني الغالبية الاسلامية الجديدة في مجلس النواب البحريني اجندة محافظة

المنامة ـ من محمد فاضل:

مع سيطرة الاسلاميين الشيعة والسنة على مجلس النواب الجديد في البحرين، يتخوف رجال اعمال ودبلوماسيون من امكانية فرض هؤلاء اجندة محافظة قد تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني الذي هو بأمس للحاجة للاستثمارات الاجنبية.

وفي حديث مع وكالة فرانس برس، اعرب رجل الاعمال البحريني فاروق المؤيد عن امله «في ان لا يتوجه مجلس النواب الجديد الى تقييد الحريات الفردية» مضيفا ان «مثل هذه التوجهات ستؤثر حتما في المستثمرين الاجانب وتدفعهم للرحيل».

وقال المؤيد «نتحدث عن الوضع العام في البلد (..) اذا شعر المستثمرون الاجانب ان هناك تضييقا على الحريات الفردية فسيشدون رحالهم خصوصا البنوك والاستثمارات الكبيرة».

واعرب المؤيد عن امله في ان يركز النواب الاسلاميون على «الجوانب المعيشية وتشجيع الاستثمار في الوقت نفسه».

وتابع «مطلوب نوع من التوازن لمصلحة البلد لانها تحتاج بشدة للاستثمارات الاجنبية (..) البحرين ليس لديها انتاج نفطي كبير وتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات اولوية اساسية للاقتصاد».

وفازت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية الشيعية المعارضة في الدورة الاولى من الانتخابات البحرينية بـ16 مقعدا من مقاعد مجلس النواب الاربعين بينما فاز الاسلاميون السنة بثمانية مقاعد. ويتوقع ان يعزز الطرفان حصتهما في انتخابات الاعادة التي تنظم السبت للبت في عشرة مقاعد لم تحسم بعد.

من جهته، اقر مسؤول بحريني كبير في تصريح لوكالة فرانس برس ان برلمانا تهيمن عليه غالبية من النواب الاسلاميين من السنة والشيعة «قد يشكل نوعا من القلق للحكومة، الا ان الحكومة مستعدة للتعامل مع جميع من في البرلمان من اي طيف باعتبارهم ممثلي الشعب المنتخبين».

لكن هذا المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، اقر بأن «ميل النواب الاسلاميين الى طرح قضايا تمس الحريات الفردية والسياحة قد يكون سببا اساسيا للقلق لدى الحكومة» مضيفا ان «مثل هذه الموضوعات قد توحد الاسلاميين الشيعة والسنة».

وقال «آمل ان لا يحدث اي صدام حول هذه القضايا وما يهمنا دوما في البحرين هو ان لا نكون مجتمعا منغلقا ولا ان يكون الانفتاح منفلتا بلا حدود» مضيفا «البحرين ظلت منذ زمن بعيد بلدا منفتحا (..) السياحة مهمة لاقتصاد البلد كما ان الحريات الفردية جزء اساسي من الحريات العامة والمهم ان نكون معتدلين».

واكد المسؤول ان «لدى الحكومة تدابير وخطط في ميدان السياحة يمكن ان تلجأ لها في حال كان هناك اصرار من قبل النواب الاسلاميين على اقتراحاتهم في هذا الصدد».

واوضح في هذا السياق انه «يمكن اللجوء الى التقنين وتحديد المناطق السياحية وابعادها عن المناطق السكنية اضافة الى ضبط تراخيص المنشآت السياحية والترفيهية المسموح بها للفنادق حسب درجاتها» مضيفا «ان هناك افكارا عديدة يمكن اللجوء لها».

ونقلت صحيفة «غلف ديلي نيوز» الصادرة بالانكليزية الخميس عن مالكي عدد من فنادق فئة الثلاث نجوم او نجمتين، انهم تسلموا أوامر من وزارة الاعلام تشمل اغلاق الحانات فيها وعدم السماح لهم بالتعاقد مع فرق فنية عربية او اجنبية واغلاق المراقص اعتبارا من شهر اذار(مارس) المقبل.

وفي حديث مع وكالة فرانس برس، اعتبر ناشط بحريني في تيار «لنا حق» الذي تأسس اواخر العام الماضي للتصدي لتوجهات النواب الاسلاميين نحو فرض قيود على الحريات الفردية، ان «الليبرالية والحقوق الفردية قد تكون مهددة في البحرين».

وقال الناشط عبدالله المدني «قد يكون الاسلاميون الشيعة اذكى من ان يستعجلوا في طرح قضايا تقيد الحريات الفردية (..) لكن التجربة اثبتت في النهاية ان الاسلاميين الشيعة والسنة لا يتفقون الا على هذا الموضوع».

واضاف «هدفنا هو المحافظة على المكتسبات الاجتماعية للبحرين (..) البحرين هي الوحيدة من بين دول الخليج التي تملك مجتمعا منفتحا وتعدديا وتنوعا ثقافيا وفكريا ثريا وهذا ما يميزها ويعطيها قيمة (..) لا نريد ان نتحول الى نسخة عن السعودية او ايران».

الى ذلك، اعتبر دبلوماسي غربي في المنامة ان «برلمانا يغلب عليه الاسلاميون يمكن ان يثير شيئا من القلق خارج البحرين وقد يطرح تساؤلات حيال مستقبل الاقتصاد البحريني».

وقال هذا الدبلوماسي في حديث مع فرانس برس مفضلا عدم الكشف عن اسمه، ان «ترسيخ الديمقراطية امر مهم ومرحب به دوما لكن التضييق على الحريات الفردية امر يتعين الانتباه له جيدا». واضاف «ربما تبدو مسألة الكحول مسألة عرضية للكثيرين، لكن هناك حقيقة مؤلمة هي انه في اليوم الذي يتم فيه تحريم الكحول فان هذا سيكون قبلة الموت لاقتصاد البلد».

وكان النواب الاسلاميون السنة الذين ينتمون لجمعية المنبر الوطني الاسلامي (اخوان مسلمين) وجمعية الاصالة (سلف) في مجلس النواب السابق قد دأبوا على طرح مقترحات ترمي الى الفصل بين الجنسين في الجامعات وتشديد الرقابة على المنشآت السياحية من منطلقات دينية وتمكنوا في العام 2003 من وقف برنامج «الاخ الاكبر» الذي كانت تبثه محطة «ام بي سي» من البحرين بعد احتجاجات عديدة.

كما تقدم نائب سلفي مستقل في عام 2004 باقتراح لانشاء هيئة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر على غرار تلك الموجودة في السعودية لكن اقتراحه قوبل باعتراضات شديدة.

وتعول البحرين على السياحة التي اصبحت تمثل المصدر الثالث للدخل الوطني خصوصا مع تدني انتاجها من النفط الذي يبلغ حاليا 37 الف برميل في اليوم. (اف ب)

السعودية تهدد بريطانيا وتمهلها عشرة ايام لايقاف التحقيق أو تلغي صفقة الطائرات

لندن ـ «القدس العربي»:

الامير سلطان بن عبدالعزيز

هددت الرياض بريطانيا بالغاء عقد مهم لشراء مقاتلات «يوروفايتر» اذا لم يتم اغلاق ملف التحقيق في قضية فساد يشمل اعضاء في العائلة الحاكمة السعودية بحلول عشرة ايام.

ونقلت صحيفة «ديلي تلغراف» الصادرة الجمعة عن مصادر رفضت الكشف عن اسمها ان الانذار وجه عبر قنوات دبلوماسية.

وقالت الصحيفة ان المملكة العربية السعودية أمهلت بريطانيا عشرة أيام لوقف التحقيق في تهم تتعلق بدفع أكبر مؤسسة بريطانية لبيع الأسلحة BAE رشاوى لأفراد من الأسرة السعودية الحاكمة مقابل تأمين إبرام صفقة أسلحة سابقة، وإلا خسرت عقد طائرات إيروفايتر الحالي البالغ عشرة مليارات جنيه إسترليني.

وذكرت الصحيفة ان هذا العقد يعتبر دعامة مهمة لاستمرار تشغيل ما لا يقل عن خمسين الف عامل في بريطانيا، مشيرة الى أن هناك مخاوف من ان هذا العقد سيحول الآن الى فرنسا. واكدت مصادر مسؤولة قولها ان الحكومة السعودية على وشك إلغاء هذه الصفقة نتيجة لتحقيق يقوم به مكتب الجرائم المالية الخطرة في التهم المذكورة.

وأضافت انه تم إخبار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بأن الصفقة تواجه الإلغاء في غضون عشرة أيام اذا لم يتدخل لوقف هذا التحقيق الذي استمر حتى الآن لمدة سنتين.

وقالت الصحيفة انها علمت من مصادرها الخاصة أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك زار السعودية مرتين خلال الأشهر الأخيرة للتأكيد على رغبة فرنسا في التعاون الكامل بشأن الصفقة الفرنسية المقترحة.

وذكرت ان سلسلة من اللقاءات تمت بعد ذلك في باريس، مشيرة الى ان الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي، زار الرئيس الفرنسي يوم الأربعاء الماضي.

وأضافت ان مبعوثا عن الحكومة السعودية زار فرنسا يوم الاثنين الماضي لبحث تفاصيل صفقة جديدة محتملة.

ونقلت الصحيفة عن أصدقاء للورد غولدسميث، المدعي العام البريطاني قولهم إنهم يعتقدون انه لن يقبل الرضوخ لأية ضغوط بشأن هذه القضية وأنه سيترك الأمور تأخذ مجراها بصورة طبيعية.

كما ذكرت ان وزارة الدفاع والمدعي العام لم يقبلا التعليق لها حول هذه المسألة لأن أيا منهما لا يريد الانجرار للتورط فيها. لكن صحيفة (ديلي تلغراف) نقلت عن أحد المسؤولين قوله انه لا يعتقد ان أي تطورات مهمة بشأن هذه المسألة ستحدث خلال الـ48 ساعة القادمة.

ونقلت عن النائب البرلماني نورمان لام قوله إذا كان هناك من يمارس الضغوط على المدعي العام، فإن ذلك أمر مخز، وعلى من سن قانونا لمكافحة الفساد المالي ان يتحمل عواقبه مهما قست.

ويجري التحقيق المكتب البريطاني لمكافحة الاحتيال المالي منذ ثلاثة اعوام وقد خلص الى ان الشركة انشأت صندوقا للرشاوى بقيمة ستين مليون جنيه استرليني مخصصا لعدد من افراد العائلة المالكة السعودية الذين يحتمل ان يكون استخدم لتقديم هدايا مثل سيارات فخمة لضمان استمرارهم بالتعامل مع «بي ايه اي».

وتملك «بي ايه اي سيستمز» 33 % من الكونسورسيوم الذي يتولى صنع الطائرة. وقد تم التوصل الى اتفاق مبدئي في اب (اغسطس) لبيع السعودية 72 طائرة على ان يتم التوقيع النهائي للعقد مبدئيا قبل نهاية 2006.

وبحسب الصحيفة فان الرياض بدأت مفاوضات مع فرنسا لشراء 36 مقاتلة رافال من مجموعة داسو. وعقدت سلسلة من الاجتماعات في باريس كان احدها في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) بين الامير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، امين عام مجلس الامن الوطني السعودي، والرئيس الفرنسي جاك شيراك كما قالت الصحيفة.

وكانت صحيفة «الغارديان» كشفت عن برقية تكشف حقيقة صفقة الاسلحة سعودية المثيرة للجدل.

وشملت البرقية تفاصيل تلك الصفقة التي أعدت من طرف سير كولين تشاندلر رئيس وحدة المبيعات التابعة لوزارة الدفاع البريطانية آنذاك، تم وضعها في الأرشيف الوطني قبل ان يسحبها مسؤولون بصورة سريعة مدعين أن الكشف عنها كان خطأ.

ونقلت الصحيفة عن تقرير أعده ويلي موريس، (السفير البريطاني في السعودية في تلك الفترة) قوله إن إحدى الشخصيات السعودية الرفيعة المستوى والمعنية بهذه الصفقة كانت تبدي اهتماما بالحصول على رشوة من كل الصفقات.

وأضافت (الغارديان) ان رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر وابنها مارك وعددا من أعضاء الأسرة الحاكمة في السعودية اتهموا أكثر من مرة بأنهم حصلوا على عمولات عبر صفقة اليمامة.

لكنها أشارت الى ان كل المشتركين في تلك الصفقة ظلوا دائما ينفون تلك الادعاءات.

وأكدت الصحيفة ان وثائق وزارة الدفاع البريطانية المذكورة كشفت عن ان سعر كل طائرة تورنيدو ضخم بنسبة 32 % ليصبح 21,5 مليون جنيه بدل 16,3 مليون جنيه.

ونشرت الصحيفة نسخا من الصفقة والبرقية السرية وما قالته ثاتشر عن الصفقة آنذاك بما في ذلك «تقييمها» للمسؤولين السعوديين البارزين الذين شاركوا في هذه الصفقة، وتفاصيل عن ما جرى في اجتماع بين وزير الدفاع البريطاني آنذاك مايكل هيزلتاين والمسؤول السعودي الذي وقع الصفقة.

محللون: امريكا قد تكون مقبلة على انتكاسة جديدة في مقديشو

الامم المتحدة تحث على محادثات بعد تزايد الهجمات في الصومال

■ مقديشو ـ نيروبي ـ رويترز: حث المبعوث الخاص للامم المتحدة لدى الصومال حكومتها والحركة الاسلامية على العودة الى محادثات السلام رغم هجوم انتحاري بالقرب من مقر الحكومة في بيدوة قتل فيه تسعة اشخاص.

وقال المبعوث فرانسوا لوسيني فول لرويترز في نيروبي «رغم هذا الحادث الذي نندد به فاننا مازلنا نعمل مع الجانبين لاستئناف المحادثات». وتعثرت محادثات السلام في الخرطوم الشهر الماضي وربما تستأنف هذا الشهر في السودان.

وانفجرت السيارات الملغومة عند نقطة تفتيش تبعد خمسة كيلومترات خارج بيدوة يوم الخميس.

وقال مسؤولون ان من بين القتلى شرطيين وشخصين يشتبه في انهما المهاجمان. وقال نائب وزير الدفاع صلاد علي جيلي لرويترز ان العدد ارتفع بعد ان توفي شخص ليل الخميس الجمعة متأثرا بالجروح التي اصيب بها. وقال جيلي من بيدوة «هذا يبدو مثل هجوم ارهابي بغيض مثل الهجمات التي نشاهدها في افغانستان والعراق».

غير انه بدا وكأنه يتراجع عن بيانه الاول بأن اسلاميين مدعومين من تنظيم القاعدة هم الذين وراء الهجوم قائلا ان من السابق لاوانه الاشارة باصبع الاتهام الى أحد.

وتنفي الحركة الاسلامية التي تتمركز في مقديشو والتي انبثقت عن المحاكم الاسلامية أي تورط. واشارت الى ان اثيوبيا خصمها اللدود لها يد في الانفجار الذي وقع بعد أقل من شهر من هجوم انتحاري استهدف الرئيس عبد الله يوسف. وقال المتحدث الاسلامي عبد الرحمن علي مودي «الاشخاص الذين ماتوا صوماليون والجهة الوحيدة المستفيدة من هذا هم الاثيوبيون».

ويخشى الدبلوماسيون من ان المواجهة بين الاسلاميين الذين يسيطرون على معظم جنوب مقديشو والحكومة المدعومة من اثيوبيا ستتحول الى صراع شامل يجتذب دولا مجاورة وميليشيا اسلامية أجنبية. وتعثرت المحادثات بين الجانبين مرارا ويخشى البعض من ان احدث اعمال عنف ستخرج خططا وجولة اخرى من المفاوضات في منتضف الشهر في السودان. وقال فول «اننا نحاول تقليل التوتر والجمع بين الجانبين لاستئناف الحوار. واذا حدث شيء مماثل (شن هجوم) فان هذه تصبح وسيلة لعرقلة العملية».

اطفال لاجئون من الصومال يلهون بمياه الفيضان في احد المخيمات على الحدود الكينية

وقال مات بريدين الخبير في الشؤون الصومالية ان الانفجار من تنفيذ راديكاليين اسلاميين فيما يبدو ربما من جناح الشباب التابع للحركة الاسلامية. وقال لرويترز «هذه مجرد درجة اخرى في التصعيد بين الجانبين».

واضاف «أعتقد ان كل المؤشرات تشير الى ان الجانبين يستعدان لمواجهة وهي مسألة وقت فقط».

ومن جهة اخرى يرى العديد من الدبلوماسيين الغربيين والاقليميين ان تدخل الولايات المتحدة للمرة الثالثة في الصومال قد يشعل حربا مفجعة في منطقة القرن الافريقي.

وقامت واشنطن التي تعرضت سياساتها في الصومال لانتكاسة كبيرة بدعمها لامراء الحرب الذين اطاح بهم الاسلاميون في وقت سابق هذا العام باعادة احياء خطة اعدتها قبل عامين لارسال قوات حفظ سلام افريقية الى الصومال.

لكن التجارب السابقة تثبت ان الجمع بين قوات حفظ السلام والصومال والولايات المتحدة معا يشكل خلطة سريعة الاشتعال.

وتخلت واشنطن عن عملية مشتركة مع الامم المتحدة بعد مقتل 18 جنديا امريكيا وذبح مئات الصوماليين في واقعة «سقوط الصقر الاسود» عام 1993.

ويقول دبلوماسيون من الامم المتحدة ان من المتوقع ان تكشف واشنطن النقاب خلال ايام عن مسودة قرار لمجلس الامن يصرح بنشر بعثة حفظ سلام. لكن نطاقا واسعا من الدبلوماسيين الغربيين والاقليميين والمحللين المستقلين يقولون ان نشر هذه القوة من المرجح ان يشعل حربا بين الحكومة المؤقتة الضعيفة المدعومة من اثيوبيا وبين الحركة الاسلامية القوية المدعومة من اريتريا.

وقال خبير عسكري غربي متابع للتطورات في الصومال «اذا اختاروا الخيار الارخص والاسهل وهو نشر قوات حفظ سلام دون ادراك ان ذلك سيكلف الكثير فيما بعد كما فعلوا في العراق فانهم سيسيرون في الطريق نفسها».

ومع رفض الاسلاميين الشديد لاي تدخل أجنبي وبخاصة التدخل الاثيوبي وقولهم ان ذلك سيفتح ساحة للجهاد يقول الخبراء ان أي تدخل أمريكي وان كان غير مباشر في الازمة الصومالية قد يفجر الاوضاع في شرق افريقيا.

ويقول دبلوماسيون ان واشنطن تدفع خطة كانت تؤيدها من قبل الهيئة الحكومية للتنمية (ايغاد) وهي تجمع دبلوماسي لسبع دول من شرق افريقيا والمنقسمة هي ذاتها بشأن الصومال والاف القوات التي تنشرها هناك اثيوبيا حليف الولايات المتحدة والعضو بالمنظمة.

وأعترفت اثيوبيا بارسال بضع مئات من المدربين العسكريين لكنها نفت ارسال قوات مقاتلة. وقال دبلوماسي أوروبي «الجدل يتطور الى ان ذلك يهدف الى منع التدخل الاثيوبي لكن لا يمكن منع ما حدث بالفعل». واضاف «واشنطن تسير عكس اتجاه الرأي الدولي والاقليمي».

ويقول دبلوماسيون ان بريطانيا وفرنسا تساندان واشنطن لكنهما تحاولان تقليص تفويض القوة والغاء مشاركة جنود من دول مجاورة في شرق افريقيا وهو ما يعارضه الاسلاميون باعتباره انتهاكا للسيادة.

وافاد تقرير طلبته الامم المتحدة في وقت سابق هذا الشهر أن عشر دول على الاقل منها خمس من دول ايجاد السبع تساند عسكريا الطرفين المتناحرين في الصومال مما يغذي الخليط القابل للاشتعال بالفعل. وقال الدبلوماسي الاوروبي «المنطقة موصومة بتحالفات مع الطرفين المتناحرين... الافضل ألا يصدر أي قرار عن مجلس الامن الدولي».

ووصلت التوترات الى نقطة الانكسار بسبب حرب التسريبات والدعاية التي صممت اما لتصوير الدولة التي تسودها الفوضى باعتبارها ساحة قتال للغرب ضد الارهاب او للاسلاميين ضد الغزاة الاثيوبيين المدعومين من الغرب.

وقال المحلل الاقليمي مات برايدن «لا يبدو ان ايا من الطرفين يريد اعتبار هذا الصراع مجرد صراع على السلطة يمكن حله بالمفاوضات».

وأضاف «اذا اذعن المجتمع الدولي وتعامل مع هذه المشكلة باعتبارها حربا أخرى على الارهاب فان ذلك سيحول الامر الى نبوءة تحقق نفسها».

وهذا الشهر حذر تقرير الامم المتحدة عن انتهاكات لحظر هش للسلاح فرض على الصومال عام 1992 من ان القتال بين الفصائل الصومالية قد يستدرج اثيوبيا واريتريا وقد يسفر عن هجمات ارهابية في كينيا واثيوبيا. وتضمن التقرير كذلك بعض الاتهامات التي يجري التشكيك فيها على نطاق واسع بشأن دعم من ايران وحزب الله للاسلاميين يقول الدبلوماسيون انها اثيرت لتشويه صورة الاسلاميين.

وأثيرت هذه الاتهامات بعد فترة وجيزة من ظهور خطابين تردد ان اسلاميا بارزا كتبهما للتحريض على عمليات اغتيال وتفجيرات انتحارية واثارة انتفاضات بين ذوى الاصول الصومالية في اثيوبيا وكينيا. ورغم ان الخبراء يشككون في صحة هذين الخطابين يقول الدبلوماسيون ان الولايات المتحدة اختارت نشر قوات حفظ سلام بدلا من الحوار بعد أن اظهرت الحكومة الصومالية الخطابين لدعم اتهاماتها واتهامات اديس ابابا بان الاسلاميين يقودهم ارهابيون. وقال الخبير العسكري «كل هذه الخطوات تدفعنا الى اعتاب حرب. ونحن على اعتابها الان. أي شيء اخر مثل ذلك سيدفعنا اليها».

وأضاف الامر الوحيد الذي يكبح جماح كلاب الحرب هو الامطار التي تغرق اجزاء كبيرة من الصومال وتحد من حركة الجنود والسلاح.

مقتل ستة من عناصر طالبان واعتقال سبعة مقاتلين في معارك في جنوب افغانستان

■ كابول ـ كويتا (باكستان) ـ اف ب: اعلنت الشرطة المحلية الجمعة مقتل ستة عناصر من طالبان واسر اثنين اخرين في اشتباك دام اكثر من ثلاث ساعات مع رجال شرطة افغان في جنوب البلاد.

وصرح رئيس الشرطة المحلية محمد رسول في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس ان عناصر «طالبان تركوا جثتين وراءهم وحملوا الاربعة الاخرى عندما لاذوا بالفرار» في اعقاب اشتباك وقع مساء الخميس في ولاية زابل مؤكدا انه لم يصب اي شرطي.

ولم يتسن التحقق من هذه الحصيلة لدى مصدر مستقل. وقال رسول ان جنود القوة الدولية للمساعدة على ارساء الامن في افغانستان (ايساف) التي يقودها حلف شمال الاطلسي لم تشارك في هذه المعارك.

وكانت ايساف اعلنت الخميس مقتل عشرة عناصر مفترضة من طالبان في عملية لمكافحة الارهاب في ولاية قندهار (جنوب).

وتشهد افغانستان اسوأ سنة منذ الاطاحة بنظام طالبان نهاية 2001 حيث سقط اكثر من 3700 قتيل في معارك او اعتداءات.

ومن جهة اخرى اعلنت الشرطة الباكستانية المحلية الجمعة اعتقال سبعة افغان يشتبه في انتمائهم لحركة طالبان في كويتا جنوب غرب باكستان على بعد مئة كلم من الحدود الافغانية.

واعلن المفتش العام المساعد لشرطة كويتا عبد القادر ثابو ان الرجال السبعة اعتقلوا مساء الخميس في احد منازل عاصمة بالوشستان وهم «مقاتلون من طالبان لكن لا احد منهم من قيادتها».

ويحاول الشرطيون تحديد علاقات الموقوفين بمتمردي طالبان في افغانستان.

وتتهم السلطات الافغانية باكستان بانتظام بانه القاعدة الخلفية لمقاتلي طالبان لا سيما في كويتا التي تبعد بضع ساعات عن قندهار، كبرى مدن جنوب افغانستان ومعقل طالبان.

وقالت الشرطة الباكستانية ان 47 عنصرا من طالبان اعتقلوا في تشرين الاول (اكتوبر) في ضواحي كويتا ونحو خمسين آخرين في تشرين الاول (اكتوبر).

الى ذلك أبلغ اعضاء في مجلس الشيوخ الباكستاني برلمانيين بريطانيين زائرين انه يجب اشراك حركة طالبان في الحوار اذا كان لحلف شمال الاطلسي ان ينجح في احلال الاستقرار في افغانستان.

أشار عدد من اعضاء مجلس الشيوخ الى المتمردين الذين يقاتلون قوات حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة والحكومة الافغانية في افغانستان بتعبير «المقاومة» خلال تبادل لوجهات النظر مع وفد زائر من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني.

وقال مشاهد حسين سيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الباكستاني «اننا نشعر ان الوضع في افغانستان تدهور في الاونة الاخيرة بسبب الاخطاء التي ارتكبها واضعو السياسة في واشنطن وفي لندن».

ومضى يقول «من المهم للغاية التشجيع على الاندماج لكن تنظيم الامر بالقانون سيأتي بأثر عكسي».

واصبحت مسألة ما اذا كانت اوروبا تفعل ما فيه الكفاية لدمج المسلمين في المجتمع قضية ملحة للحكومات ولاسيما منذ تفجيرات لندن في تموز (يوليو) عام 2005 حينما قتل مفجرون انتحاريون مسلمون ولدوا في بريطانيا 52 شخصا.

باريس تؤيد فرض عقوبات «بأسرع ما يمكن».. وباول يقول ان على امريكا التحدث مع طهران وليس مهاجمتها

لافروف: روسيا مستعدة لتأييد بعض العقوبات على ايران واجتماع قريب للمدراء السياسيين في الدول الست حولها

■ موسكو ـ باريس ـ لندن ـ اف ب ـ رويترز: اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الجمعة عقد اجتماع للمدراء السياسيين في وزارات خارجية الدول الست «مطلع الاسبوع المقبل» للبحث في مشروع قرار في مجلس الامن حول برنامج ايران النووي.

وقال لافروف الذي اوردت تصريحه وكالة انباء «انترفاكس» الروسية من عمان حيث يشارك في منتدى المستقبل لتعزيز الاصلاحات في العالم العربي بمبادرة من الولايات المتحدة «اليوم اكد لي زملائي وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس والبريطانية مارغريت بيكيت ووزير الخارجية الالمانية فرانك فالتر شتاينماير انهم موافقون على عقد اجتماع كهذا يعقد مطلع الاسبوع المقبل».

واضاف وزير الخارجية الروسي «الاقتراح (مشروع القرار) الفرنسي معروف منذ فترة طويلة وروسيا علقت على الفور عليه. انا استغرب عدم صدور اي رد فعل من شركائنا (الغربيين) على هذا الاقتراح في غضون اسبوعين».

ونقلت وكالة انترفاكس للانباء عن لافروف القول الجمعة ان روسيا مستعدة لتأييد فرض عقوبات على ايران بهدف منعها من تطوير قدرات نووية عسكرية. وقال لافروف من الاردن «لا نعارض فرض عقوبات تهدف الى منع وصول المواد النووية والتكنولوجية الحساسة الى ايران».

ومن جهتها اعتبرت فرنسا الجمعة ان مشروع قرار مجلس الامن الدولي لفرض عقوبات على ايران بشأن ملفها النووي يجب ان «يتم اقراره بأسرع ما يمكن».

وقال جون باتيست ماتيي المتحدث باسم الخارجية الفرنسية اثناء لقاء اعلامي «يجب ان يصار الى اعتماد هذا القرار بأسرع ما يمكن».

وجاء هذا الاعلان الفرنسي في الوقت الذي اعلنت فيه وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس الخميس ان الولايات المتحدة يمكن ان تسعى الى تمرير قرار مجلس الامن رغم معارضة روسيا.

وكانت فرنسا قالت الثلاثاء ان مشروع قرار يأخذ في الاعتبار «مآخذ الجميع» تم تقديمه من فرنسا والمانيا وبريطانيا الى روسيا والصين والولايات المتحدة.

وقال ماتيي «هناك بعض الملاحظات تقدمت بها روسيا خاصة» دون المزيد من التوضيح.

واضاف «سنواصل التباحث مع الحرص على الحفاظ على وحدة المجتمع (الدولي) لكن ايضا مع الحرص على الفعالية».

وتسعى الدول الست التي كانت وراء قرار ضد ايران الى التوصل الى اتفاق على مشروع قرار جديد صاغه الاوروبيون ويهدف الى فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على ايران.

وتعتبر روسيا والصين اللتان ترتبطان بعلاقات اقتصادية وثيقة مع ايران ان الاجراءات المقترحة قاسية في حين تريد الولايات المتحدة من جانبها تشديد مضمون القرار.

الى ذلك قال وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول انه لا يعتقد ان الولايات المتحدة ستهاجم ايران ويقول ان على واشنطن ان تجري محادثات مع ايران وسورية.

وكان باول الذي قال يوم الاربعاء ان العراق في حرب اهلية يتحدث امام منتدى الاعمال بلندن يوم الخميس. وفي رد على سؤال من رويترز قال باول «ايران قوة اقليمية ولابد من التعامل معها. يجب علينا ايجاد وسائل للتحدث معهم والتحدث ايضا مع السوريين».

وتتهم الحكومة الامريكية كلا من ايران وسورية برعاية الارهاب واثارة العنف في العراق. وتواجه ايران ايضا اتهامات بمحاولة صنع اسلحة نووية. وتنفي كلا الدولتين هذه الاتهامات. وقال باول «اتعشم ان تلعب ايران بمرور الوقت دورا يتسم بالمسؤولية في المنطقة». «وكما تعرفون ايران تسير بشكل حسن جدا الان حيث لا يواجهون ضغطا معينا بشأن برنامجهم النووي».

واضاف انه لا يمكنه التحدث باسم ادارة الرئيس جورج بوش ولكنه لا يستطيع ان يرى اي ملابسات تؤدي الى نشوب صراع عسكري بين الولايات وايران. وقال «كلنا نوافق على انه ليس امرا طيبا ان تطور ايران برنامجها النووي اذا استطاعت صنع اسلحة نووية ولكن الولايات المتحدة لن تهاجم ايران».

واضاف انه يتعين على ادارة بوش العمل مع الامم المتحدة وروسيا لاثناء ايران عن تطوير برنامجها النووي الى مدى يتجاوز توليد الطاقة.

لندن تطلب من موسكو التعاون بالتحقيق في قضية وفاة ليتفينينكو

■ لندن ـ اف ب: اعلنت رئاسة الوزراء البريطانية ان وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت طلبت الجمعة من نظيرها الروسي سيرغي لافروف التعاون في التحقيق في قضية وفاة عميل الاستخبارات الروسي السابق الكسندر ليتفينينكو في لندن.

وقال متحدث ان لافروف اكد خلال لقاء عقده مع بيكيت في الاردن حيث شاركا في مؤتمر لمجموعة الثماني ان موسكو ستتعاون تعاونا تاما.

وهو اول لقاء على هذا المستوى منذ وفاة ليتفينينكو في لندن بكمية كبيرة من المواد المشعة في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

واعرب وزير الخارجية الروسي الجمعة عن استيائه «للتذكير اليومي» بـ «الاسئلة» التي قد تكون لندن طرحتها على موسكو في اطار قضية وفاة ليتفينينكو، مؤكدا انه لم يتلق «اي طلب ملموس» في هذا الخصوص، حسب ما نقلت عنه وكالات الانباء الروسية من الاردن حيث يوجد.

ونقلت وكالة انباء ريا نوفوستي عن لافروف قوله «اننا لا نفهم اطلاقا التذكير اليومي حول التحقيق الجاري وحول توجيه اسئلة الى الجانب الروسي».

وقال لافروف «ما من اسئلة، لقد قالت لي وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت ذلك بوضوح».

ورغم عدم توفر ادلة دامغة، توجه الصحافة الدولية اصابع الاتهام الى روسيا في قضية وفاة ليتفينينكو في لندن بكمية كبيرة من المواد المشعة.

واتهم ليتفينينكو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في رسالة نشرت بعد وفاته بأنه مسؤول مباشرة عن قتله.

واكد المتحدث باسم رئاسة الوزراء البريطانية ضمانات الحكومة البريطانية بأن لا شيء سيعيق التحقيق في هذه القضية.

وقال «سنمضي قدما في هذه القضية كما كنا لنفعل في اي ملف اخر استنادا الى الادلة. هذا يعني ان نترك الشرطة تحدد الوقائع اولا».

ومضى يقول ان «رئيس الوزراء (توني بلير) قال انه لن يكون هناك عقبات دبلوماسية او سياسية امام التحقيق الذي تجريه الشرطة».

الاتحاد الاوروبي يقول النقاب يحجز الاندماج

■ بروكسل ـ رويترز: قال فرانكفو فراتيني مفوض العدل في الاتحاد الاوروبي ان النقاب الذي تغطي به النساء المسلمات وجوههن حاجز عن الاندماج في المجتمع لكن معالجة المسألة من خلال التشريع قد يأتي بأثر عكسي.

وقال فراتيني في مؤتمر صحافي يوم الخميس «أود أن أرى مزيدا من التعاون ومزيدا من تبادل وجهات النظر مع الطوائف المسلمة لاني لا أحب أن تفرض بالقانون طريقة حياة او شكل للملبس».

واستدرك بقوله «ولكني صراحة اذا نظرت الى من يغطون وجههم كاملا فلا يمكنني أن أقنع بهذه الطريقة للاندماج».

ومضى يقول «من المهم للغاية التشجيع على الاندماج لكن تنظيم الامر بالقانون سيأتي بأثر عكسي».

واصبحت مسألة ما اذا كانت اوروبا تفعل ما فيه الكفاية لدمج المسلمين في المجتمع قضية ملحة للحكومات ولاسيما منذ تفجيرات لندن في تموز (يوليو) عام 2005 حينما قتل مفجرون انتحاريون مسلمون ولدوا في بريطانيا 52 شخصا.